ارتفاع الأسعار يطغى على هاجس السياسة عند اليمنيين

استطلاع/عبدالله الخولاني

يعيش اليمنيون هذه الأيام على هاجسي الأزمة السياسية وتواصل ارتفاع أسعار المواد او السلع الغذائية خصوصا في ظل الاختلافات السعرية الواضحة بين المحال التجارية، مما أثار سخطا كبيرا لدى المواطنين، الذين اعتبروا الزيادة والتباين في الأسعار خيالية وغير منطقية، في حين عزاها بعضهم إلى استغلال الظروف الاستثنائية التي تعيشها اليمن.

تفاجأ المستهلك اليمني بزيادة كبيرة في معظم السلع الغذائية والمواد الاستهلاكية، حيث شهدت أسعارهذه السلع في الأسواق المحلية ارتفاعاً كبيراً وتبايناً سعرياً كبيرا وكشفت جولة ميدانية قامت بها الثورة الـ "الاقتصادي" عن وجود اختلافات سعرية واضحة بين المحال التجارية، خاصة في أسعار السلع الغذائية الأساسية، حيث يلاحظ عند مقارنة الأسعار بين محل وآخر وجود فوارق سعرية تصل إلى ١٠ ..

قلق

أثار ارتفاع أسعار المواد الغذائية بصورة مبالغ فيها مؤخرا قلقا متزايدا لدى المواطنين خصوصا محدودي الدخل الذين يشكون من أوضاع معيشية صعبة، في الوقت الذي تعالت فيه الأصوات بين أوساط المواطنين بضرورة تحرك الجهات ذات العلاقة لمكافحة الارتفاع الجنوني في أسعار المواد والسلع الغذائية. محمدالصبري- موظف حكومي-يرى إنها أزمة مجتمعية حقيقية، فهذه الفئة من التجار تجد في أوقات الأزمات بيئة خصبة لجني الأرباح والتلاعب بأقوات الناس. يقول الحاج محمد (٦٤ عاما) إب لخمسة أبناء، إن الزيادات بلغت من ١٥ إلى ٣٠في المائة، حيث تجاوزت اسعار القمح ٦ آلاف ريال للكيس وزيادة تراوحت بين ١٠٠٠و١٥٠٠ريال فيوكيس الارز و٥٠٠ريال في عبوة السكر زنة ١٠كيلوجرامات واشتكى الحاج محمد ، بما سماه "لا مبالاة بقدرة المواطن الشرائية.

أسعار مرتفعة

ويقول سميرغوث-إن الأسعار ارتفعت بشكل مفاجئ وبنسب عالية تتراوح بين ٣٠إلى ٤٠ ٪مع مطلع الشهرالجاري، مضيفا أن "هذه الزيادات غير مبررةعلى الإطلاق.

ويضيف ما يفسر هذا الارتفاع المفاجئ هوامتناع تجار الجملة من الالتزام بالتعامل بالفواتير وهذا الأمر جعل عددا كبيرا من تجار التجزئة يرفعون أسعارهم تحسبا لارتفاعات قادمة.

ويؤكد المواطن منصورالزبيري- أن زيادة الأسعار بصورة مفاجئة يدل على أن العملية كلها ارتجالية وتخضع للأمزجة، وليس لزيادة تفرضها ظروف السلعة وتقلبات الأسعار العالمية ولكن وزارة التجارة تقول إن جانباً من ارتفاع الأسعار في السوق المحلي يعود الى ارتفاعها في بلد المنشأ، والوزارة تراقب أوضاعها بدقة،

تنسيق

جمعية حماية المستهلك من جانبها تؤكد أن ليس من حق أي جهة رفع الاسعارالسلع بشكل كبير إلا بعد الرجوع إلى الجهات الحكومية المعنية وذلك بهدف إبداء الأسباب والمبررات لهذه الزيادة والاتفاق على نسبتها إن كانت المبررات منطقية، ومواعيد البدء في تنفيذها في الأسواق المحلية، مع ضرورة وقف هذه الزيادة متى ما زالت المبررات الداعية لها..

دفاع

دافع التجار عن ما ألصق بهم من تهم الجشع والانتهازية والتلاعب وحتى اتهامهم بعدم الوطنية. وأكدوا أن المواطنين يفعلون ذلك ولو كانت الزيادة بفعل تأثير ارتفاع الأسعار عالمياً، ولكنهم أقروا بأن هناك فئة قليلة من الجشعين الذين ينتهزون الفرص لرفع الأسعار.

ويرى المواطن صالح البشري -أن أكثر ما يؤثر في الأسر اليمنية في هذا الارتفاع هو الزيادة الكبيرة في سلع االقمح والارز والزيوت.

عالمياً

وتؤكد الغرفة التجارية -بأمانة العاصمة أن الأسواق العالمية تشهد استمراراً في ارتفاع أسعار القمح نظرا للأزمة التي تتعرض لها روسيا حاليا من موجة حر غير مسبوقة، فضلا عن بوادر وجود أزمات بدول أخرى كالهند وباكستان وكندا، وهو الأمر الذي أدى لانخفاض حجم الفائض العالمي من القمح والذي يصل لنحو ١٣٠ مليون طن.

ويؤكد خبراء الغذاء أن ارتفاع الأسعار العالمية للقمح والأزمة الموجودة حاليا يزيد من فاتورة الشراء بالنسبة للحكومة وهو ما يستدعي من الدولة وضع سياسات زراعية واضحة للمحاصيل الاستراتيجية لتفادي الوقوع في الأزمات وتحمل مصروفات كبيرة تزيد من عجز الموازنة وترفع أسعار السلع وتضع على كاهل المواطن المزيد من الأعباء.

احتكار

أوارجع اقتصاديون هذه الارتفاعات إلى الممارسة الاحتكارية في السوق المحلية وضعف الرقابة من قبل وزارة الصناعة والتجارة على الأسواق .مؤكدين أن حرية السوق لا تعني ترك الحبل على الغارب والتلاعب بأقوات المواطنين،فاقتصاد السوق يعني المنافسة العادلة وعدم الاحتكار،متوقعين أن ينعكس ارتفاع سعر النفط على أسعار المواد الاستهلاكية بسبب زيادة تكاليف النقل البري والبحري والجوي.

بلد المنشأ

وبحسب صالح ردما -تاجر فأن أن أسعار الحليب والأجبان زادت خلال الشهرين الماضيين بنحو ٣٠٪، وأن الزيادة جاءت من المصدر، مشيرا إلى أن مبيعات بعض الأنواع تراجع كثيرا وخصوصا الحليب الذي زاد سعره نحو ٢٠٪.مضيفا إن هناك استياء كبيرا من المستهلكين جراء تلك الزيادات، ولكن التجار يشترون السلع بأسعار عالية ونضطر لتحميل الزيادات على المستهلك"، نافيا رفع هامش الربح لديهم؛ لأن الأمور لا تحتمل أكثر من ذلك."

استياء المستهلكين

وطالب المواطن محمد الشرماني(٣٥ سنة -موظف) وزارة الصناعة والتجارة بالتدخل لوقف تلك الارتفاعات الكبيرة التي صارت تتم بشكل شهري إن لم يكن يوميا.وأضاف أنه يشعر أن هناك زيادات في كل مرة يشتري فيها مواد غذائية، "كل أسبوعين أشتري أغراض المنزل وبنفس الكميات، وأجد زيادة في كل مرة،

اعتراف

من جهته، أقر سالم الشرعبي مدير مبيعات في أحد المراكز التجارية ، أن هناك عددا من السلع شهدت ارتفاعا كبيرا في أسعارها ومنها الحليب بأنواعه، والزبدة، ،والأجبان، وزيوت الطبخ، وبعض العصائر واللحوم،ومادة الدقيق وتراوحت الزيادة في أسعارها بين(٢٠ إلى ٣٠)٪

وأضاف: أن تلك الزيادات أضرت بالمستهلكين الذين تذمروا من تلك الزيادة، وأدت إلى تراجع الطلب على بعض الزيوت التي كانت مرغوبة لدى بعض المستهلكين، وكذلك الأجبان وحليب البودرة.ونفى أن يكون سبب الارتفاع داخليا، ولكن يأتي ذلك نتيجة ارتفاعات عالمية على كثير من المنتجات وارتفاع أسعار الشحن وغيرها من العوامل المرتبطة بالاقتصاد العالمي.وشدد على أهمية الاعتماد على المنتجات المحلية وإحلالها بدلا من المستورد بما يساهم في تخفيض الأسعار أو على الأقل تثبيتها.

النفط

من جهته، قال سليم شرهان-تاجر- إن ارتفاع الأسعار بشكل عام يعود إلى التضخم العالمي ، ولكن ارتفاع أسعار النفط انعكس سلبيا بشكل كبير على كثير من المنتجات، سواء كانت صناعية أم غذائية، كما انعكس على ارتفاع أسعار الشحن مما تسبب في تحميل تلك الارتفاعات على المستهلك النهائي". داعيا المستهلك أن يعي ما يستهلك، وترشيد استهلاكه لمختلف السلع،

هامش الربح

ويؤكد خبراء الاقتصاد أن ارتفاع هامش الربح لدى عدد من تجار التجزئة والمواد الغذائية ، هو ما أسهم في زيادة الأسعار للسلع الأساسية.موضحين أن الزيادة في هامش الربح أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية مع الزيادة العالمية للسلع.

لافتين إلى أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية في اليمن مقارنة مع انخفاض الأسعار عالمياً، أصبح مألوفاً في بلد تسيطر عليه الاحتكارات، لكن جميع المبررات التي ساقها المستوردون تصبح واهية مع مراقبة أسعار المواد الغذائية في السوق العالمية.

موضحين أن السياسات التي تتبعها الدولة بالنسبة للمحاصيل الاستراتيجية، والأمن الغذائي والزراعة، سياسات غير مستقرة، فجميعها سياسات وقتية تخضع للظروف وتوضع لمواجهة فلا توجد سياسة توضح أنه بعد مرور ٥ أو عشر سنوات سيكون هناك اكتفاء ذاتي من القمح أو التوسع في زراعته، مشيرا إلى أن القمح بالتحديد يلزمه وضع سياسات متكاملة للقطاع ككل من خلال البدء في تنفيذ العديد من حزم الخدمات الزراعية والبحث العلمي والاحتياجات التمويلية ومستلزمات الانتاج والتسويق، فضلا عن دعم الفلاح وتشجيعه لزراعة المحاصيل الاستراتيجية كالقمح والذرة وذلك لتفادي التاثر بالأزمات العالمية.

ويضيف الدكتور علي الضبيبي -أن ارتفاع أسعار القمح يزيد من أسعار المنتجات الأخرى التي يدخل القمح كمكون رئيسي في انتاجها مما يزيد الأعباء على المواطنين خاصة صغار الفلاحين، نظرا لاعتماد القرى في الوقت الراهن على الخبز المصنع الذي يعتمد على الدقيق التمويني وبالتالي سنجد تأثير ذلك إما في صغر حجم الخبز أو ارتفاع سعره، وهو ما يزيد من الأعباء على المواطنين، فضلا عن السلع الأخرى والتي ستزيد أسعارها بارتفاع أسعار القمح..

.ويضيف أن الدولة لابد أن تتخذ كل الإجراءات اللازمة لتلافي الوقوع في مثل هذه الأزمات مستقبلياً، خاصة أن هناك أزمة حبوب عالمية حدثت عام ٢٠٠٧م ولم تتعلم منها الحكومة فلابد من زيادة المخزون الاستراتيجي كما يجب أن تقوم الدولة بجميع التدابير اللازمة ووضع استراتيجية زراعية قابلة للتنفيذ من خلال زيادة ضخ التمويل في القطاع الزراعي والتوسع في الزراعة وزراعة أصناف عالية الانتاجية ولديها قدرة جيدة لتحمل التغيرات المناخية والجفاف ودرجات الحرارة المرتفعة، بالاضافة لزيادة نسبة القمح المزروع..

ضعف إدارة قطاع الأسماك يعيق تنميته وسبب رئيسي في استنزاف موارده

كتب/ محمد راجح

كشف تقرير اقتصادي رسمي حديث عن وجود العديد من المعوقات والاختلالات في قطاع الأسماك أهمها ضعف إدارة هذا القطاع والتي تعد من أهم المشكلات والتحديات التي تعيق تنميته واستنزاف موارده.

ويؤكد التقرير الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي عن استنزاف موارد هذا القطاع بسبب الاصطياد غير القانوني وضعف البنية التحتية للأنشطة السمكية من موانئ صيد ومراكز إنزال ومواقع حراج وكذا شحه المعلومات حول الموارد السمكية وخاصة الأحياء البحرية ذات القيمة الاقتصادية العالية كالحبار والشروخ والجمبري وغيرها.

لافتاً إلى ضعف فعالية القطاع الخاص في مختلف أنشطة القطاع السمكي الإنتاجية والخدمية

وتهدف استراتيجية تنمية هذا القطاع إلى تحقيق نمو مستدام من خلال زيادة الإنتاج مع الحفاظ على قاعدة الموارد السمكية وتنميتها وتعزيز مساهمة القطاع في تحقيق الأمن الغذائي.

وتهدف في هذا الإطار خطة التنمية الرابعة إلى نمو القيمة المضافة للقطاع السمكي بمعدل وسطي ٩,٧٪ وزيادة كمية الصادرات السمكية بمعدل ٩٪ والمساهمة في الأمن الغذائي من خلال زيادة حجم الاستهلاك المحلي من المنتجات السمكية بمعدل يصل إلى ٥,٥٪ سنوياً.

وتتضمن عملية تنفيذ هذه الأهداف مجموعة من البرامج والسياسات تتمثل في تأسيس إدارة كفؤة لقاعدة الموارد السمكية وإجراء تقييم ودراسة المخزون السمكي في المياه البحرية للجمهورية اليمنية وبناء أنظمة معلومات لمختلف الموارد البحرية واستكمال وصيانة البنية التحتية والمرافق الأساسية وشبكات التسويق الداخلي والتصدير الخارجي للمنتجات السمكية.

كما أن هناك ضرورة ملحة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجالات الاصطياد والتصنيع والتصدير السمكي والعمل على زيادة المرأة الساحلية في النشاط الاقتصادي السمكي ودعم الاتحاد التعاوني السمكي في مجال دعم مشاريع صغار الصيادين التقليديين وتطوير نظام ضبط الجودة والتفتيش على المنتجات السمكية.

وتحتل القطاعات الإنتاجية الواعدة كالأسماك أهمية كبيرة في البنيان الاقتصادي اليمني نظراً لما تتمتع به من مزايا وإمكانيات وفرص استثمارية وتنموية مختلفة.

ويرى خبراء أهمية دعم وتنمية قطاع الأسماك الذي يتسم اداءة غالباً بالضعف في عملية نموه وإنتاجيته.

ويعزا هذا الضعف في إنتاجية هذا القطاع إلى تخلف أساليب الاصطياد وتدني الاستثمارات الخاصة في هذا المجال فضلاً عن وجود بعض المعوقات المتعلقة بإمكانية التصدير إلى الخارج.